وذهب المازني الى ان الفاعل في اكرما واكرموا واكرمنا ضمير مستتر وانه الالف والواو والنون علامة كتاء التانيث وموافقة الاخفش في الالف دون الواو والنون

باب نائب الفاعل

قال الشيخ ابو حيان لم ار هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف بابن المفعول الذي لم يسم فاعله والاستاخة في الاصطلاح اهـ قيل وجه العدول ان التعبير بالمفعول الذي لم يسم فاعله فيه قصور لانه لا يشمل ما اذا كان نائب الفاعل غير المفعول به كما اذا جار ومجرور نحو ضرب في الدار زيد وظرف نحو ضرب عندك ولانه يصدق على المفعول الثاني من نحو اعطي زيد درهما انه مفعول فعل لم يسم فاعله ويجيب عن الاول بان الفعل عند القدماء المعبرين بهذه العبارة اذا اسند لغير المفعول به لا يكون اسناده حقيقيا لانه على خلاف الاصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لانه شريك القابل وعن الثاني بان الكلام في المفعول به فالمفعول الثاني لاعطي منصوب ثم ان جعل المفعول نائبا عن الفاعل نظرا الى ان الاصل ان يبني العامل للفاعل والاصل في بناء العامل للمجهول حقه ان يسند للمفعول اصالة

فاعله اي تذكر ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما اضيف الفاعل للمفعول ملابسة كونه فاعلا لفعل تعلق بذلك المفعول ثم ان المراد بالفاعل النحوي اللفظ الموجد للفعل حقيقة فلا يرد ان التعريف يشمل نحو انبت الربيع البقل فان الفاعل الحقيقي ليس مذكورا والبقل لا يقال له نائب فاعل لغرض اي لغظي او معنوي فالاول الايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به وموافقة المسبوق السابق كقول بعض الفصحاء مخاطبا سريرته حدث سيرته واصطلاح النظم كقولهم

وما

وما المال والاهلون الا ودايع ولابد يوما ان ترد الودايع

والثاني العلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا والجهل به نحو ضرب زيد اذا لم يقيد فمن ضرب به وان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو واذا حييتم بتحية وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله عليه السلام من بلي منكم بهذه القاذورة فليستتر وتعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل نحو طعن عمر والستر على الفاعل حرام منه او عليه وهذه الاغراض انما تخص علماء البيان لانهم هم الباحثون عنها

اي نائب الفاعل ارجاع الضمير لنائب الفاعل يلزم الدور فينفسد التعريف فالصواب عود الضمير على الاسم الذي حذف فاعله ليسلم من ذلك ومن ثم تستتر الضمائر لانه المحدث عنه

مقامه بضم اوله ما حوذ من اقام اي جعل ذلك الاسم مكان الفاعل فالحقته الاحكام المختصة به وخرج بهذا القيد المفعول الثاني نحو اعطي زيد درهما فانه لم يقم مقام الفاعل بل الذي اقيم مقامه هو المفعول الاول الذي هو نائب الفاعل

وغير عامله هذا ليس من التعريف وفيه اشارة الى ان الاصل اسناد العامل عد له عنه واسنده لغيره على خلاف الاصل وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان اسناد العامل لغير الفاعل صورة اصلية

الحي صيغة فعل وطايرة وكذا يقال في نحو ينفعل ليعم الفعل الخماسي والرباعي والسداسي وانما اقتصر على الثلاثي المجرد لكونه اصلا للرباعي والمزيد فيه او الى صيغة مفعول اي نحوها كمكرم ومختار منقول مكسر زيد ومختار عمرو ومستخرج المال فان اسم المفعول من الفعل الثلاثي كضرب به على وزن مفعول واما في الرباعي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)